الأهرام

٢٠٠٩/٧/٤

حل مجلس الشعب يقتضى وجود ضرورة يحددها الرئيس

ليس عيبا أن يطالب أحد بحل المجلس.. لكن عليه أن يكشف عن أسبابه

أحمد فتحى سرور فى حوار مع «الأهرام»:

المستقلون «قنابل موقوتة» بالبرلمان.. وخلط السياسة بالدين يفسدهما معا

التعددية الحزبية أساس الانفراط فى السياسة.. ومقاعد المرأة «دستورية»

كتب ـ أسامة سرايا:

د. فتحى سرور

«أنا رئيس للمجلس منذ ١٩ عاما، وتعودت على سماع هذه الشائعات عند نهاية كل دورة برلمانية».. هكذا رد الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، فى حواره مع «الأهرام»، على سؤال بشأن ما تردد أخيرا عن حل المجلس.

وقال الدكتور سرور: إن صاحب السلطة فى حل المجلس هو رئيس الجمهورية، وفقا لسلطاته الدستورية، ومسئولية الرئيس الدستورية أيضا هى التى تجعله يقدر حالة الضرورة.. أى أسباب الحل.

واستطرد قائلا: لا أدرى من هم أصحاب المصلحة بشأن ترويج شائعة الحل.. إن المصلحة الوحيدة للحل هى المصلحة العامة، وليست المصلحة الشخصية.

وأشار إلى أنه ليس عيبا أن ينادى البعض بحل المجلس، فربما تكون فى أذهانهم أهداف معينة تتعلق بمصلحة عامة، إلا أن عليهم أن يفصحوا عنها.

وأوضح الدكتور سرور أن عدم تجانس المعارضة فى المجلس، وتفتتها بين المستقلين المنتمين للتيار الدينى، والمستقلين غير المنتمين لهذا التيار، والأحزاب، أحدث خللا فى صورة النظام السياسى داخل المجلس، مشيرا إلى أن المعارضة داخل المجلس يجب أن يقودها حزب معارض، ورئيسها يطلق عليه «رئيس حكومة الظل».

وقال: إن المستقلين لا يستطيعون أن يشكلوا حكومة، لأنهم ليسوا تكتلا سياسيا، كما أنهم لا يمثلون قوة سياسية، وأنا أعتبركل مستقل «قنبلة موقوتة» فى حد ذاته، لأنه لا ينتمى إلى قوة شرعية.

وحذرمن الخلط بين السياسة والدين، مؤكدا أن ذلك الخلط يفسدهما معا. وشدد على أن التعددية الحزبية هى أساس الديمقراطية، وقال: إذا أراد المستقلون أن يخوضوا غمار الحياة السياسية، فعليهم الانخراط داخل الأحزاب، أو أن يشكلوا حزبا سياسيا، أما أن يظلوا مستقلين فمكانهم النقابات المهنية والجمعيات، وليس الحياة السياسية.

وأضاف الدكتور سرور أن تحديد نصاب خاص من مقاعد المجلس للمرأة يتفق مع نص المادة ٦٢ من الدستور.

وأشار إلى أنه لا يجوز تحديد «كوتة» للأقباط بالمجلس، لأنهم ليسوا أقلية أو ضعفاء، وأرجع عزوف الكثيرين منهم عن الترشح للعمل النيابى، إلى اهتمامهم بالحياة العلمية والاقتصادية.

وتناول الدكتور سرور إنجازات مجلس الشعب فى دورته الأخيرة، فأكد أن المجلس استجاب لمطالب الجماهير فى مواجهة قضايا ارتفاع الأسعار، والتعليم، والصحة، والبطالة، وتداعيات الأزمة المالية.

وأوضح أن المجلس ناقش استجوابات «ملتهبة» حول البطالة، والأغذية الفاسدة، والأسعار، وتصدير الغاز لإسرائيل، والعدوان الإسرائيلى على غزة.

.....[حوار د. سرور مع «الأهرام» ص ٦، ٧]

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المستقلون «قنابل موقوتة» وأداؤهم اتسم بالعشوائية

أحمد فتحى سرور فى حوار مع «الأهرام»:

عدم تجانس المعارضة وتفتتها أخل بصورة النظام السياسى فى المجلس

بعد الضجة التى أثيرت خلال الأيام القليلة الماضية بشأن حل مجلس الشعب، والتى أفتى فيها البعض دون علم أو مسئولية، كان لابد أن نلتقى مع الرجل المسئول عن المؤسسة التى تدور الشائعات حول مصيرها، وأن نتناقش معه ونحاوره حول رؤيته لهذا الأمر وما هو تفسيره لأسباب انتشار الشائعة ودوافع مروجيها.

حملنا هموم وأسئلة رجل الشارع إلى الدكتورفتحى سرور رئيس مجلس الشعب، فرد علينا متسلحا بعلم دستورى عميق، وخبرة برلمانية طويلة ورؤية واضحة شفافة لواقع العمل البرلمانى ومستقبله.

أكد لنا د. سرور أن صاحب سلطة الحل هو رئيس الجمهورية وحده، وأن هذا الحل يقتضى وجود الضرورة، وقد تعود د. سرور على مدى ١٩ عاما من رئاسته المجلس على سماع الشائعات عند نهاية كل دورة برلمانية، وتساءل: من هم أصحاب المصلحة فى ترويج هذه الشائعات؟

رئيس المجلس طالب المؤسسات السياسية بالتزام الصراحة والشفافية لأن الغموض ينشر الشائعات، وقال إن الخلط بين السياسة والدين يفسدهما معا، متهما المستقلين فى مجلس الشعب بأنهم «قنابل موقوتة» وواصفا أداءهم بالعشوائية.

واستنكر سرور تبادل الشتائم بين بعض الأعضاء قائلا: إنه سوء استخدام للديمقراطية، وأعترف بوجود قصور فى أعمال بعض اللجان بالمجلس، لكن رئيس المجلس دافع عن أداء المجلس قائلا: إنه استجاب لمطالب الشعب فى مواجهة ارتفاع الأسعار والبطالة وتداعيات الأزمة المالية.

وقال إن المجلس ناقش استجوابات «ملتهبة» حول الأغذية الفاسدة وتصدير الغاز لإسرائيل والعدوان على غزة.

وإلى وقائع الحوار..

الأهرام: راجت فى الآونة الأخيرة شائعة قرب حل مجلس الشعب.. وباعتباركم من رموز العمل السياسى بمصر نود أن نتعرف على رؤيتكم لأسباب هذه الشائعة وتوقيتها؟

● سرور: أنا رئيس للمجلس منذ ١٩ عاما، وتعودت على سماع هذه الشائعات عند نهاية كل دورة برلمانية، وهذا ليس بجديد، وعادة التميمة والشائعات موجودة فى كل المجتمعات.

ويجب على المؤسسات السياسية أن تلتزم بالصراحة والشفافية، فعندما يوجد الغموض تنتشر الشائعات خاصة فى ظل تلك العادات السيئة.

وفيما يخص حل المجلس فقد غاب عن الكثيرين التمييز بين أمرين: الأول: من هو صاحب السلطة فى حل المجلس؟ والثانى: ما هى أسباب الحل.

وفيما يتعلق بالأمر الأول فإن صاحب السلطة هو رئيس الجمهورية وفقا لسلطاته الدستورية.. أما بخصوص الأمر الثانى فوفقا للدستور فإن أسباب الحل تكون مرتبطة بوجود ضرورة للحل. والذين أثاروا هذه الشائعات كان الأولى بهم أن يبحثوا عن حالة الضرورة أيضا.

المصلحة العامة.. أولا

الأهرام: ومن الذى يقدر حالة الضرورة؟

● سرور: الذى يقدر حالة الضرورة هو رئيس الجمهورية باعتباره رئيس الدولة المنتخب والموكل إليه تحديد خط الحياة السياسية فى كل مرحلة من المراحل.

ولهذا نجد أن رئيس الدولة فى بداية كل دورة برلمانية يتحدث عن سياسة الحكومة خلال المرحلة المقبلة لأن الرئيس هو المسئول عن تحريك الحياة

الدكتور سرور خلال حديثه لرئيس التحرير

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أجرى الحوار

أسامة سرايا

شارك فى الحوار

أحمد البطريق - أحمد عامر
بهاء مباشر - أحمد جلال عيسى

السياسية، ومن ثم فإن مسئولية الرئيس الدستورية هي التى تجعله يقدر حالة الضرورة.

وكان الأجدر بمروجى الشائعات أن يبحثوا عن أسباب الحل، وليس عن صاحب قرار الحل، لأنه معروف، وهو رئيس الجمهورية، وطالما أن الرئيس لم يفصح عن تغيير فى الحياة السياسية فليس هناك حل.

الأهرام: من هم أصحاب المصلحة فى ترويج شائعة حل المجلس والإلحاح عليها؟

● سرور: أنا أسمع هذا الكلام على سبيل الشائعات، ولا أدرى من هم أصحاب المصلحة، والمصلحة الوحيدة للحل هى المصلحة العامة وليست المصلحة الشخصية فكلما كانت المصلحة العامة هى الغاية كان ذلك أفضل.

الأزمات.. وراء الشائعات

الأهرام: هل غيرت هذه الشائعة فى مسرح الحياة السياسية فى مصر؟ وهل هناك «لوبى» وراء اطلاقها؟

● سرور: شائعة حل المجلس يواكبها دائما شائعة حل الحكومة، فالمجلس الحالى أشيع حله منذ الدورة الأولى له عندما ضم عددا كبيرا من النواب المستقلين (الاخوان) وكلما حدثت أزمة فى المجلس تكثر الشائعات عن الحل فالأزمات هى شيمة الحياة السياسية، فالحياة السياسية الباردة هى حياة غير متحركة وحل المجلس لأى أزمة هو فشل سياسى، والحل هو الرجوع إلى الشعب لكى يأتى بنواب جدد صالحين لمرحلة معينة، وليس لمواجهة أزمة ماضية أو لوجود أزمة داخل المجلس.

الأهرام: الذين يرغبون فى حل المجلس يعللون ذلك بأن هناك فشلا سياسيا.. فما تعليقكم؟

● سرور: لا اعتقد ذلك، وربما يكون فى أذهانهم أهداف معينة متعلقة بمصلحة عامة إلا أنه ينبغى عليهم أن يفصحوا عنها، وليس عيبا أن ينادى البعض بحل المجلس ففى النظم البرلمانية التى ينص الدستور فيها على حل المجلس يكون بقرار من المجلس نفسه.

وقد يرى حزب من الأحزاب أن فرصته قادمة لأن يحصل على الأغلبية فينادى بالحل، لأنه يريد أن يرجع إلى الشعب ليحصل على الأغلبية، وبالتالى فالأهداف والرؤى تختلف وفقا للهدف السياسى لمن يريد الحل.

وهنا يجب أن يعرف المواطنون لماذا الحديث عن الحل.. ولذا يجب أن نميز بين نظامين من الحكم الأول هو نظام رئاسى، حيث يكون رئيس الجمهورية هو الذى يملك السلطة التنفيذية كاملة، وبالتالى لا يوجد برلمان يحاسب السلطة التنفيذية، والمثال التقليدى لذلك الولايات المتحدة الأمريكية، فلا يملك الرئيس حل البرلمان أما فى النظام البرلمانى أو شبه البرلمانى فإن رئيس الدولة يملك الحل الذى يكون لمواجهة سلطة البرلمان فى تعسفه مع الحكومة أو عند سحب الثقة منها.

الأهرام: هل مصر مقبلة على نظام برلمانى جديد؟

● سرور: لسنا على أبواب تعديل دستورى جديد، فنظام مصر برلمانى رئاسى مختلط

حصاد الدورة البرلمانية

الأهرام: ماذا عن الحصاد السياسى والتشريعى للمجلس خلال دورته الماضية؟

● سرور: الحصاد السياسى يرتكز على محورين: الأول هو القضايا السياسية التى عالجها المجلس وأدلى بدلوه فيها، والثانى الرقابة السياسية التى مارسها المجلس على الحكومة.

ففى المحور الأول تصدى المجلس لقضايا جماهيرية داخلية ودولية من ارتفاع الأسعار والتعليم والصحة والأزمة المالية وتداعياتها على مصر والبطالة والصناعة وكل المشاكل الساخنة.

أما من حيث الرقابة فقد استخدمت جميع الأدوات الرقابية من اسئلة وطلبات إحاطة وطلبات مناقشة واستجوابات شملت قضايا حياتية وسياسية.

وقد سجلت منذ عشر سنوات تقليدا برلمانيا جديدا نظرا لكثرة الاستجوابات والأسئلة وطلبات الإحاطة المقدمة من النواب، حيث أحلت بعضها للجان المختصة، فقامت هى الأخرى بدور رقابى مع الجلسة العامة، ولم يكن ذلك معروفا من قبل.

وفى الجانب التشريعى أصدر المجلس تشريعات مهمة، يأتى فى مقدمتها قانون الصحة النفسية الذى يعالج المرض النفسى، وقد حقق هذا القانون هدفين، حيث جاء وفقا للفكر العلاجى الحديث، فألغى كلمة «الجنون العقلى» واستبدلها بعبارة الأضطراب العقلى.

وأدى ذلك إلى تغيير فى مفهوم قانون العقوبات عن أثر الأضطراب العقلى والنفسى فى المسئولية الجنائية، كما أنه تضمن العديد من الضمانات لايداع المريض النفسى المصحات.

كما أصدر المجلس عددا من التشريعات المهمة مثل قانون مد العمل بنظام المناطق الحرة ببورسعيد وتعديلات قانون المرور وحماية المخطوطات وانشاء هيئة الرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية وقانون الجامعات الأهلية والرسوم القضائية وتمكين المرأة والاتجار فى الطيور الحية.

وكان أداء البرلمان ايجابيا مع مطالب الشعب وتوجهاته فى كثير من القضايا مثل قضية العدوان الاسرائيلى على غزة.

ولا أستطيع أن أتهم البرلمان أو النواب بأى تقصير فى التعامل مع مطالب الشعب بل على العكس فقد أدلى البرلمان برأيه فى هذه القضايا واستغرق فيها وقتا طويلا.

معارضة غير متجانسة

الأهرام: هل كان هناك انسجام فى الأداء البرلمانى بين الأغلبية والمعارضة داخل المجلس؟

● سرور: الأغلبية فى أى برلمان متوازن تعمل بتجانس مع المعارضة، ولكننا ليس لدينا كتلة معارضة متجانسة، فهناك ٨٦ نائبا مستقلا من التيار الدينى، وعدد آخر يصل إلى ٢٠ من المستقلين، وتمثيل ضعيف لأحزاب المعارضة يتمثل فى ٦ نواب للوفد ونائبين للدستورى ونائب عن حزب الغد وآخر عن حزب التجمع. ووفقا للائحة كان من الممكن أن يتفق نواب المعارضة والمستقلين على اختيار زعيم للمعارضة، غير أن هذا لم يحدث مما تسبب فى حدوث خلل فى صورة النظام السياسى داخل المجلس.

ومن المتعارف عليه أن المعارضة داخل المجلس يجب أن يقودها حزب معارض، ورئيسها يطلق عليه رئيس حكومة الظل.

المؤسسات السياسية مطالبة بالتزام الصراحة والشفافية لأن الغموض ينشر الشائعات

البرلمان استجاب لمطالب الشعب فى مواجهة ارتفاع الأسعار والبطالة وتداعيات الأزمة المالية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أما المستقلون فلا يستطيعون أن يشكلوا حكومة لأنهم ليسوا تكتلا سياسيا، على الرغم من أن بعضهم أطلقوا على أنفسهم «كتلة».. إلا أنهم ليسوا كذلك بمفهوم اللائحة.

المستقل .. قنبلة موقوتة

الأهرام : أليس من مصلحة الحزب الوطنى وجود معارضة قوية داخل المجلس؟

● **سرور** : من مصلحة الحزب الوطنى أن يجد معارضة حزبية داخل البرلمان ، وليست معارضة من المستقلين ، فالمعارضة الحالية تمثل قوة سياسية غير منظمة ، ولا أعتقد أن المستقلين يمثلون قوة سياسية ، ولكنى أعتبر كل مستقل قنبلة موقوتة فى حد ذاته، لأنه لا ينتمى إلى قوة شرعية.

الأهرام : وما رأيكم فى أداء المستقلين داخل المجلس ؟

● **سرور** : من الممارسة العملية - كما لاحظتها - اتسم أداء المستقلين بالعشوائية فى تقديم الاستجوابات ، فلو كان المستقل منتميا لحزب معين لتحدث من منظور حزبى ، أو برنامج معين، حتى إننا وجدنا بعض الاستجوابات قدمت على سبيل «الظهرية» وتنشر فى الصحف بالرغم من أن صاحبها يعلم أنها لن تناقش.

فهناك استجوابات تم تقديمها قبل فض الدورة البرلمانية بيوم واحد، وذلك لرغبة صاحبها فى عمل دعاية انتخابية لنفسه فى دائرته.

استجوابات عشوائية ومكررة

الأهرام : كم عدد الاستجوابات التى قدمها أعضاء المجلس خلال الدورة الأخيرة؟

● **سرور** : قدم الأعضاء للمجلس ١٧٦ استجوابا ، بينما بلغ عدد جلسات المجلس ١٣٤ جلسة .. فلو أن المجلس ناقش فى كل جلسة استجوابا واحدا ، فإن ذلك يعنى ان المجلس قد وقف موقف الاتهام الدائم للحكومة ، ويعطل بذلك دوره التشريعى ، والرقابة السياسية الأخرى.

ولقد وجدنا استجوابات عشوائية وأخرى متكررة وكلها عبارة عن تنافس بين النواب.

الأهرام : وما نصيب الأحزاب من تلك الاستجوابات؟

● **سرور** : تقدم حزب الوفد بعدد ١٢ استجوابا ، والتجمع باستجواب واحد ، والحزب الدستورى ٤ استجوابات ، والمستقلون من غير التيار الدينى ٥٤ استجوابا ، والمستقلون من التيار الدينى ١٠٥ استجوابات أى أن المستقلين كلهم تقدموا بـ ١٥٩ استجوابا.

وهذا غير موجود فى أى دولة من الدول لأن الذى يقدم الاستجواب من المفترض أن يكون رئيس حزب معارض ولهذا يطلقون عليه رئيس حكومة الظل ، وليس عندنا بالبرلمان حكومة ظل.

الأهرام : ماذا لو سقطت الحكومة باستجواب تقدم به أحد المستقلين ؟

● **سرور**: إذا سقطت الحكومة بناء على استجواب للمستقلين فإن هذا يعنى أن يشكل المستقلون الحكومة وهذا يعتبر خللا فى النظام السياسى تسبب فيه عدم دراية الجماهير وعدم وعيهم السياسى ، فالنائب يجب أن يكون منتميا لحزب سياسى.

الأهرام : هل يعنى هذا رفضا لوجود النواب المستقلين فى المجلس ؟

● **سرور** : لا مانع من وجود نائب مستقل ، بشرط أن يكون شخصية عامة ذات ثقافة وفكر معين يلجأ إليه المواطنون ليستفيدوا من خبراته وثقافته.

«معارضة المستقلين».. غير مجدية

الأهرام : إذا كانت المعارضة قد تحولت من الأحزاب إلى المستقلين .. فكيف تنظرون لهذا الأمر ؟

● **سرور** : هذا يعتبر خللا فى النظام البرلمانى ، وليس السبب فيه القانون ولا البرلمان ، وإنما يرجع إلى عدم دراية الجماهير ، حيث يجب توعيتها خاصة فى هذه المرحلة الدقيقة التى تمر بها مصر نحو تنشيط الحياة السياسية.

وعلى الجماهير أن تدرك أن الحياة السياسية يجب أن تقوم على الأغلبية والمعارضة، لأن تداول السلطة لا يكون إلا بين الأحزاب. فمعارضة المستقلين غير مجدية لأنهم ليسوا قوى سياسية حزبية، ويوم يشكل المستقلون حكومة يكون هو نفسه يوم أن ينتهى النظام الدستورى فى مصر.

الأهرام: كيف تغلبتم على هذه المشكلة؟

● **سرور**: برغم كل هذه التحديات كان البرلمان ناجحا وعن طريق الإدارة الحازمة داخل المجلس.

وبالاحتكام للدستور والقانون واللائحة تغلبت على كل هذه التحديات ومنعت انفجارات كثيرة كان يمكن أن تودى بقوة المجلس وتماسكه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

التعددية.. هى الأساس

الأهرام: وماذا عن ثنائية «الوطنى» و «الأخوان» داخل المجلس.. ألا يستطيع النظام السياسى معالجتها؟

● **سرور:** لا أريد أن يكون الحزب الوطنى هو الحزب الوحيد فى مصر فهو الحزب الحاكم، ولا أريد أن يكون الاتحاد الاشتراكى القديم فالتعددية هى الأساس فى الديمقراطية والمادة الخامسة من الدستور نصت صراحة على انه لا ديمقراطية بغير تعددية حزبية وليست تعددية المستقلين وإن أراد المستقلون أن يخوضوا غمار الحياة السياسية فعليهم الانخراط داخل الأحزاب أو أن يشكلوا حزبا سياسيا، أما أن يظلوا مستقلين فمكانهم النقابات المهنية والجمعيات وليس الحياة الساسية.

الأهرام: وماذا تقول للإخوان المسلمين الذين يهددون النظام السياسى فى مصر؟

● **سرور:** لا أقول لهم شيئا، فالمنتمون للتيار الدينى عليهم أن يعملوا فى التوعية الدينية وإذا أرادوا أن يدخلوا فى غمار العمل السياسى فعليهم أن يشكلوا حزبا. ووفقا للتعديل الدستورى ٢٠٠٧ فإنه لا يجوز تأسيس حزب سياسى على أساس دينى أو مرجعية دينية ولا يجوز أن تكون الأهداف السياسية أحد الأغراءات عند ممارسة العقيدة الدينية فذلك خلط بين السياسة والدين يفسد كلا منهما.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

حوار

الخلط بين السياسة والدين يفسدهما معا.. والمستقلون مكانهم النقابات المهنية والجمعيات

الأقباط ليسوا أقلية أو ضعفاء.. واهتمامهم بالحياة العلمية والاقتصادية وراء عزوفهم عن الترشح للبرلمان

المجلس استخدم جميع الأدوات الرقابية مع الحكومة في مواجهة القضايا الحياتية

المجلس ناقش استجوابات «ملتهبة» حول الأغذية الفاسدة وتصدير الغاز لإسرائيل والعدوان على غزة

استجوابات ملتهبة.. لا ضعيفة

الأهرام: البعض اتهم المجلس بانتقاء الاستجوابات الضعيفة لمناقشتها واستبعاد القوية منها.. فما ردكم على ذلك؟

● **سرور:** هل إستجواب البطالة كان ضعيفا؟ وهل كان إستجواب الأغذية الفاسدة ضعيفا؟ وماذا عن استجوابات الأزمة المالية والأسعار وتصدير الغاز لاسرائيل وموقف الحكومة من العدوان على غزة؟ ألا تعتبر هذه الاستجوابات «ملتهبة» وليست قوية فقط.

وقد تنازل مكتب المجلس عن سلطته فى إختيار الأستجوابات وتركها للجنة العامة التى شكلت لجنة فرعية ضمت نوابا من المعارضة حزبية ومستقلة لترتيب الأستجوابات.

الأهرام: ما رأيكم فيما تردد عن مناقشة المجلس قوانين واجهت شبهة عدم الدستورية؟

● **سرور:** نعم عرضت قوانين شابها عدم الدستورية وبحكم واجبى طبقا للائحة لم أتردد فى إظهار شبهة عدم دستوريتها سواء فى الجلسة العامة أو فى اللجان وأعيدت هذه القوانين الى اللجنة التشريعية لإزالة شبهة عدم الدستورية وتم تعديلها بالفعل بالتعاون مع الحكومة التى لم تصر على موقفها.

وكان من أهم هذه القوانين قانون الطب النفسى، والرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وقانون الايداع والقيد المركزى للأوراق المالية، والرسوم القضائية، والمناقصات وقد عدل كثير من التشريعات فلم تخرج من المجلس كما أتت اليه وعدل أغلبها بنسبة ٩٠٪ وليس تعديلا لفظيا فحسب وإنما تعديلات فى أحكامها القانونية، فالمجلس كان مشرعا بحق.

تخصيص مقاعد للمرأة

الأهرام: ما رأيكم فيما يتردد من عدم دستورية قانون تمكين المرأة؟ وإذا كان الهدف من التشريع تمكين المرأة فلماذا لم يتم تعديل قانون الانتخابات ليتيح الفرصة للمرأة من خلال القوائم الانتخابية؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

● **سرور:** كان هناك رأى بذلك هو جدير بالاحترام الا انه رئى ان مصر قد تعودت على النظام الفردى ولم تتعود على نظام القائمة، فتم ارجاء الأخذ بنظام القائمة لحين ترسيخ التقاليد الخاصة بهذا النظام، وفيما يخص شبهة عدم الدستورية التى علقت بقانون المرأة نعم أثيرت هذه الشبهة لوجهة نظر الاخلال بمبدأ المساواة ان تميزت المرأة بـ٦٤ مقعدا فضلا عن المقاعد التى ستتحصل عليها عند منافستها الرجال على باقى المقاعد الا ان تحديد نصاب خاص بالمرأة جاء بنص دستورى فى المادة ٦٢ التى أجازت هذا وبذلك يكون الدستور هو الذى أجاز ذلك.

الأهرام: ماذا عن تقسيم دوائر المرأة؟ وهل تتيح هذه الدوائر المتسعة فرصة المنافسة؟

● **سرور:** ان هذه الدوائر خاصة بالمرأة وان المنافسة محصورة بين السيدات وان الفرص فيها متكافئة وليست هناك دوائر كبيرة أو صغيرة والأمر يتوقف على قانون تقسيم الدوائر الانتخابية عندما يصدر، وهل أتيح فيه معيار واحد فى تشكيل الدوائر حتى تتأكد من توافر مبدأ تكافؤ الفرص أم لا.

الأقباط ليسوا أقلية

الأهرام: هل يعنى إقرار كوتة للمرأة امكانية اقرار كوتة للأقباط؟

● **سرور:** ان الدعوة لوضع كوتة للأقباط هى دعوة لتخريب الوحدة الوطنية فى مصر فليس الاقباط بالضعفاء ولا هم أقلية وإذا كان الاقباط لايصلون الى مقاعد البرلمان يسواعدهم حتى الان فقد يرجع ذلك الى زهدهم فى الترشيح أو زهدهم فى الحياة النيابية واهتمامهم بالحياة العلمية والاقتصادية ولهذا فانه فى البرلمان هناك بعض المهن تكون ضعيفة فى التمثيل نظرا لان أصحابها لايحبون السياسة.

الأهرام: البعض اتهم المجلس بالقصور فى دوره الرقابى بسبب عدم متابعة تنفيذ الحكومة توصياته؟

● **سرور:** هذا كلام فيه بعض الصحة لأن هذا هو واجب اللجان، فجميع توصيات المجلس يجب ان تتابعها اللجان وهذه المتابعة تتم من بعض اللجان، إلا ان البعض الآخر لايقوم بهذه المتابعة بسبب ازدحام عمل اللجنة أو لأسباب أخرى.

الأهرام: هل كان من المفترض ان يناقش المجلس مشروع قانون لإنشاء هيئة لسلامة الغذاء تواكب مناقشاته لقضية القمح الفاسد؟

● **سرور:** كان من المفروض ان يتم ذلك ولكننا كنا فى نهاية الدورة وكان النائب محمد أبو العينين قد تقدم بمشروع قانون خاص بإنشاء هيئة لضمان سلامة الغذاء، إلا أن الحكومة طلبت منه الانتظار قليلا لانها بصدد تقديم مشروع بقانون فى هذا الشأن وقد انتهت الدورة ولم تقدم الحكومة ذلك القانون، ونأمل ان يتم ذلك خلال الدورة المقبلة.

الأهرام: ماذا عن قانون تنظيم نقل وزراعة الأعضاء؟ وهل هناك محاولة لتعطيل هذا القانون المعمول به فى الكثير من دول العالم المتقدم؟

● **سرور:** أسجل ان المجلس كان نشيطا فى التعامل مع هذا القانون وقد رأست اجتماع اللجنة التى ناقشت المشروع حيث وافق النواب حتى من كان منهم رافضا للقانون من قبل، فالمجلس لم يكن متخاذلا وقد وافق عليه فى اللجنة من حيث المبدأ إلا ان المواد تحتاج لمزيد من المناقشة وبسبب انتهاء الدورة البرلمانية لم نتمكن من اقراره وهذا ليس عيبا على المجلس.

مواجهة الجرائم المستحدثة

الأهرام: وماذا عن الجرائم المستحدثة؟ وهل يمكن عمل تعديلات بالقوانين القائمة حاليا لمواجهتها؟

● **سرور:** القوانين المصرية بخير وهى قادرة على مواجهة الظواهر الحديثة المنقولة من مجتمعات غربية، واقول مرة أخرى لا تلقوا بالأخطاء على شماعة القوانين.

تدنى أسلوب الحوار

الأهرام: وماذا عن تدنى اسلوب الحوار داخل المجلس وشيوع تبادل «الشتائم» بين النواب؟

● **سرور:** الشتائم ليست هى الديمقراطية بل هى اساءة استخدام لها، وعدم قدرة صاحبها على حسن التعبير فخير لك ان تكون يدك فولانية مغطاة بقفاز من الحرير من ان تستخدم الفولاذ فى التعبير بدلا من الحديث، ان المنطق فى الحديث هو الأداة فى البرلمان وليست العضلات والذين يستخدمون العضلات وليس المنطق وحسن التعبير هم عاجزون.

دورات تدريبية للنواب

الأهرام: كثيرا ما تثور على اسلوب بعض النواب أثناء الجلسات الا تعتقد انهم يحتاجون الى دورات تدريبية فى العمل النيابى؟

● **سرور:** بلا شك انه من أوجه القصور التى يجب تفاديها ان النواب الجدد يجب ان يتلقوا دورات تدريبية أو توجيهية ولهذا فان الدول الديمقراطية بها مراكز للتدريب.

وعندما طورت مركز البحوث البرلمانية انشأت قسما فيه لتدريب النواب الجدد حتى يلموا بأصول التعبير البرلمانى وكيفية استخدام ادوات الرقابة.

دعم اللامركزية

الأهرام: بعض القضايا التى تثار فى البرلمان كان من الممكن اثارتها فى المجالس المحلية، فمتى سيكون هناك نظام حكم محلى حتى تقتصر المناقشات المحلية على المجالس المحلية ويخف العبء عن البرلمان؟

● **سرور:** حتى لو صدر هذا القانون فان النواب عادة يريدون مخاطبة دوائرهم سعيا وراء أصوات ناخبيهم. وقد تضمن برنامج الرئيس حسنى مبارك الانتخابى دعم اللامركزية ونحن فى انتظار مشروع قانون تقدمه الحكومة فى شأن دعم اللامركزية وما أعلمه انه طبقا للدستور فانه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تبادل الشتائم سوء استخدام للديمقراطية.. والذين يفضلون «العضلات» على الحوار عاجزون

القوانين المصرية قادرة على مواجهة الظواهر الإجرامية القادمة من الغرب

أعترف بوجود تقصير فى متابعة أعمال الحكومة نتيجة ضعف دور بعض اللجان

الاستقلال المالى والإدارى والفكرى للجامعات طوق النجاة لإصلاح التعليم

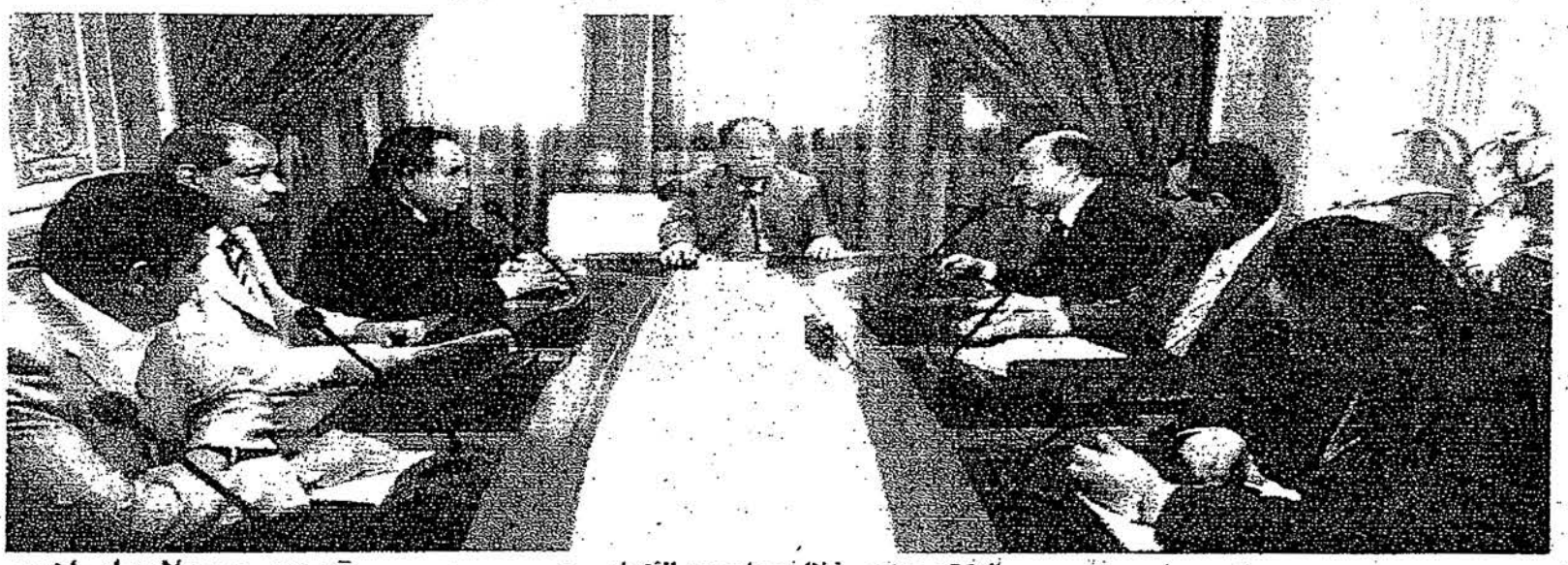

الدكتور سرور خلال حواره مع الأهرام

تصوير: صلاح إبراهيم

لامركزية فى نطاق الادارة المحلية، وليس فى نطاق الحكم المحلى، فمصر دولة مركزية وليست دولة فيدرالية، وبالتالى فلا مركزية فى الادارة المحلية وقد دعمنا اللامركزية فى قانون محو الأمية وتعليم الكبار وأعطى المحافظ دورا مهما فى هذا الشأن وننتظر دعم اللامركزية فى قانون خاص بها يصدر طبقا لبرنامج الرئيس مبارك الانتخابى.

الفصل فى الطعون الانتخابية

الأهرام: مضى من عمر الفصل التشريعى ٤ دورات ولم يتم الفصل فى الطعون الانتخابية فإلى أى شىء يرجع هذا الأمر؟

● سرور: ما يجب السؤال عنه أولا هو كم عدد الطعون الانتخابية التى لم تحققها محكمة النقض حتى الان فهناك عدد كبير من الطعون لم ترد للمجلس من المحكمة حتى الان، بالاضافة لوجود عدد اخر من الطعون الانتخابية غير المستكملة ، فلا يكفى وجود بعض الطعون لنظرها، فهناك طعون تستند لأحكام من مجلس الدولة مطعون عليها أو صادر بشأنها قرار بوقف التنفيذ ولم يصدر حكم فى الموضوع بشأنها، ثم انه فى الدائرة الواحدة هناك أكثر من طعن لم ينته فيها التحقيق ومن هنا لدينا طعون غير مستكملة وعلى اللجنة التشريعية متابعة استكمالها قبل انتهاء الفصل التشريعى.

قانون الإرهاب

الأهرام: على الرغم من ان الحكومة قد وعدت بانها سوف تتقدم بقانون الارهاب خلال الدورة الماضية فإن هذا القانون لم يصل الى المجلس بعد، فما رأى سيادتكم فى هذا الأمر؟

● سرور: بالفعل وعدت الحكومة بتقديم قانون مكافحة الارهاب وانتهت الدورة البرلمانية دون تقديمه ولذلك تسأل الحكومة عن سبب ذلك التأخير.

إصلاح التعليم

الأهرام: بصفتكم أحد رجال التعليم ووزيرا سابقا للتعليم فما رأى سيادتكم فى حال التعليم بمصر هذه الأيام، وما يشهده من تراجع حتى بعد التصريح بقيام الجامعات الخاصة والتى لم تقم بالدور المنشود منها حتى الآن؟ وهل لسيادتكم افكار فى اصلاح منظومة التعليم؟

● سرور: إن أهم ما يميز أى بلد من البلاد هو مستوى التعليم ومستوى جودته، فالتعليم يصلح كل أحوال البلاد والبلد الذى به تعليم جيد سيكون به اقتصاد جيد وتنمية جيدة.

وبالنسبة للجامعات فيجب التمييز بين أمرين: أولا: استقلال الجامعات فهو استقلال مالى وادارى وفكرى فى ادارة العملية التعليمية، ثانيا: سياسة التعليم وأستراتيجيته وهى مقيدة فى الجامعات فهى سياسة قومية وليست سياسة الجامعات ومن هنا فان دور المجلس الأعلى للجامعات أو المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى أو مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للتعليم فيما لو انشىء مستقلا هو أن يضع السياسة والاستراتيجية التى تلتزم بها الجامعات كلها رغم استقلالها الادارى والفكرى، واذا نظرنا الى بلد مثل تركيا نجد ان جامعاتها حصلت على المرتبة الأولى وفقا لمعيار شنغهاى ونجد ان بها مجلسا أعلى للتعليم وهذا المجلس يتولى رسم سياسة التعليم العالى وقبل العالى ويضم فى عضويته وزيرى التعليم والتعليم العالى وتلتزم الوزارات بتنفيذ سياسات هذا المجلس وتكون مهمة الجامعات تنفيذ هذه السياسة.

الأهرام: هل من الممكن ان تتقدم سيادتكم بمشروع قانون لتطوير التعليم بمصر باعتبار ان هذا الأمر مطلب شعبى؟

● سرور: أرجو ان تستمع الحكومة لهذا السؤال.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية